

وتختص الفقر ولم تذكر في الخبر اذا بلغت الحلقوم قلت فلان كذا  
 واعطوا فلانا كذا وليس مما استبان ان تصدق وان شئ محيل  
 ومن الثاني يا رسول الله ان يكون المؤمن بخلاف النعم قوله صلى الله  
 عليه وسلم بين المسلمين ليس للتخصيص بل للاشارة الى انه ينبغي لانا  
 ان يذكره الصلح لا يقتضيه لفظ المسلمين في عدم التقاطع والتداب  
 والنحاسد ومن ان المطلوب اجتماع الكلمة والعلم بالقتضية  
 اخوة الاسلام لاسم الاقارب وكذا استخراجه في اوج  
 الصلح والافعال الفقهية من رجاء ان يصطوح او يكون الصلح  
 عليه كوايد كثيرة واعمالا شبيهة وظرف بالاعداء والنصر الكفا  
 انزه صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية مع كراهة اجتماعه له لا  
 سيما عمر رضي الله تعالى عنه وكان هذا الصلح سببا لغيره  
 اصابة المسلمين فيها من الغنائم الكثيرة التي لم يصيدوا مثلها قط  
 للفصح الاكبر وهو فصح مكة المنسب عنه انه لم يكن منتميا الاسلام  
 او منتميا دخول المسلمين في دين الله افواجا الى ان ظهر الاسلام  
 ظهورا لا يخاف بعده واستنفة الشريعة استنفا ارفع المعاند  
 وشتت شمله وجنده وقوله صلى الله عليه وسلم الاصلح احل  
 حراما وحرم حلالا بين بنائه بحول الصلح فضلا عن طلبه  
 ما لم يرد الى تجليل حرام او غير حلال بل يشتمل على ما  
 شرطه فصدق الشافعي رضي الله تعالى عنه مخالفا للائمة

الثلاثة

الثلاثة ويكون على نكار وبسط ذلك محله كنت الفروع وقال  
 غير واحد ولا يلزم ان يندب الفلاني الحصين للصلح ما لم يبين  
 الحق لاحدهما انقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما في بعض  
 روايات الراسنة الشافعي ذكرها انفا واحرص على الصلح فانه  
 يتبين لك فصل الفضاة بعضهم ولا يباس به الصلح  
 بعد النبيين ان كان فيه رفق بالتصعيف فيها كما ليس  
 ان يندب الى التصديق عليه ودر بان بوجهه يتوالت الحق  
 على من له الحق واسقطه له بخلاف الصدقة وفيه نظر لان الغرض  
 ان عرف حقه وتبين صدقة فليسوا اسوال فضلا وحسب  
 فلا اجماع اصلا واذا سئل احدهما في الصلح فامتنع فلا يندب  
 عليها الخا حيا يوهم الا لزام كذا قال بعضهم وان ما يتحتم  
 كان في ذلك الاجماع الخا الى الصلح فامتنع من ذلك الملام  
 جبا من غير رضي في الناصر وانما يجعلون الابطال في  
 الظاهر فقط لا غيرهم كتحليل الغريم من الاجابة بعد عز  
 التمتع ونقل عن بعض الفضاة انه اجبر الحصين على الصلح  
 فكان ذلك سببا لعزله ولو اشكل على القاضي الحكيم في المسئلة  
 المتداوي فيما عنده لاشكال باطل لها او تحقاد ليلها او  
 الرجح فيها في من هبوا وغير ذلك والذي ينبغي ان يعلمها  
 صون الحال ثم لا يباس حسنة في ان يدنوهما الى الصلح ويأمرهما

مروه